أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 بشأن الأدوات المالية على المحافظ الائتمانية للبنوك التجارية اليمنية"

إعداد الطالب: حسام عبدالله الحاج غانم يحيى

المشرف الدكتور: محمد سعيد الحاج

مخلص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 9 بشأن الأدوات المالية على المحافظ الإئتمانية للبنوك التجارية اليمنية، وهدفت الدارسة أيضاً تحديد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 9 بشأن الأدوات المالية على مخصصات الخسائر الإئتمانية وعلى رأس المال للبنوك التجارية اليمنية وذلك من خلال نتائج التحليل الوصفي لأداة الدراسة (الإستبيان) تم توزيعها على (72) مفردة من مسئولي إدارة الإئتمان ، وإدارة المخاطر، والإدارة المالية، بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية اليمنية، بالإضافة إلى عينة من البنك المركزي اليمني قطاع الرقابة على البنوك. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 يستند إلى منهج جديد في قياس مخصص مخاطر الإئتمان، وأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 يؤثر على حجم المحافظ الإئتمانية ونتائج الأعمال خصوصاً تلك التي تحتفظ بمحافظ إئتمانية كبيرة وفيها حجم ديون متعثرة عالية ، ويرتكز نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS 9 على ثلاثة محددات أساسية تكمن في إحتمالية التعثر، وقيمة المديونية عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر، حيث أن هذه المحددات هي العامل الأساسي لتكوين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة، حيث ترتبط مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأدوات المالية بشكل عكسي مع جودة المحافظ الإئتمانية. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن المعيار الدولي

IFRS 9 قدم نماذج واضحة لإحتساب وقياس مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة من خلال التدرج في إحتساب مخصص الخسائر الإئتمانية بحسب المراحل الثلاث لنموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة. وأنه يجب على البنوك مراجعة متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة تحديات تطبيق المعيار المعيار الدولي IFRS 9 وأن تأثير تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 يختلف بإختلاف المنهج المستخدم في قياس مخاطر الإئتمان على رأس المال فيما إذا أستخدمت البنوك المنهج المعياري أو منهج التصنيفات الداخلية. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية اليمنية بإعتماد نماذج الأعمال للأدوات المالية والمنهجيات لتطبيقها فضلاً عن ضرورة إعتماد نظام التصنيف الداخلي للبنك، وضرورة قيام البنوك التجارية بقياس الجدارة الإئتمانية للعملاء عن طلب الإئتمان، أو تجديده أو زيادته مع مراعاة تأثير نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على تصنيف المحافظ الإئتمانية وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خسائر الإنخفاض للأصول المالية.